7 March 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة السادسة والخمسون
٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢
البندان ٣ (أ) "١" و ٣ (ج) من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات : الموضوع ذو الأولوية
التنمية والتحديات الراهنة
تعميم مراعاة المنظور الجنساني والحالات المتصلة بـ ومسائل برنامجية

دور الحوكمة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني في تمكين المرأة الريفية

موجز المنسّق

١ - في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقدت لجنة وضع المرأة حلقة حوارية للخبراء بشأن موضوع "دور الحوكمة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني في تمكين المرأة الريفية". واندرجت الحلقة

يستعمال الورق الرجاء إعادة ا

٢ - وتولى تنسيق المناقشة السيد فيليبو تشينتي، نائب رئيسة اللجنة. وشارك في الحلقة كل من السيدة بينتو نيماغا، والمستشارة التقنية المعنية بالمسائل الجنسانية وتمكين المرأة اقتصاديا في وزارة شؤون المرأة والطفل، مالي؛ والسيد أندريس تيودورو ويرلي ريفارولا، نائب وزير الزراعة لدى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، باراغواي؛ ـي

الدولية التي أخذتها الحكومات على عاتقها، وكذلك على القوانين الوطنية السارية، ولا سيما تلك المتعلقة بحصول المرأة على الأرض وحقها في الميراث. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن تكون المرأة على علم بالقوانين والسياسات السارية وأن تمتلك القدرة على المطالبة بحقوقها.

٧ - وتعدّ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني أداة فعّالة لتحقيق النتائج لصالح المرأة في المجالات القطاعية كافة، بما في ذلك القطاع الزراعي. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين أن تعمل الحكومات على بناء وتعزيز القدرات في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في أوساط المسؤولين الحكوميين ومقدمي الخدمات. وينبغي تخصيص مزيد من الموارد العامة لتنفيذ السياسات والبرامج التي تلبي احتياجات المرأة الريفية. وينبغي أيضا توفير الموارد الكافية للمؤسسات التي تدعم المرأة الريفية وتناصر قضاياها، ولا سيما الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، والوحدات الجنسانية وجهات التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية ضمن الوزارات المختصة.

٨ - ودعا المشاركون إلى زيادة الأخذ بتقييم الاحتياجات في المناطق الريفية، بطرق منها إجراء المشاورات والحوارات مع المرأة الريفية والمنظمات النسائية، من أجل دعم تحسين وضع المرأة الريفية

وتعدّ عمليات تقييم التأثير الجنساني أداةً أخرى لضمان المساءلة. بيد أنه لا يزال يتعين بذل جهود متضافرة من أجل تقييم التقدم المحرز في تمكين المرأة تقييما منتظما، بما في ذلك توفير التمويل المستمر لأنشطة الرصد وآلياته.

١٠ - زالت المرأة الريفية في العديد من أنحاء العالم تواجه الحواجز في الا

١٣ - وتسهم مشاركة المرأة في الحكومات الوطنية والمحلية، وفي الإدارة العامة وتقديم الخدمات، في استجابة المؤسسات لحقوق المرأة وأولوياتها واحتياجاتها، وفي زيادة مراعاة السياسات والبرامج للمنظور الجنساني. بيد أن المرأة الريفية كثيرا ما تكون غائبة عن مراكز وعمليات ومؤسسات صنع القرار بسبب الحواجز التاريخية والاجتماعية والمؤسسية، وعدم إمكانية وصولها إلى الشبكات غير الرسمية،

الم

وتغيير الأعراف والتقاليد التي تنطوي على تمييز بحق المرأة. وقد أسهمت المناهج التعليمية المراعية للمنظور الجنساني ودعم القيادات الريفية وجهود التوعية في تغيير المواقف والدعم المجتمعي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٧ - وشدّد المشاركون على أهمية إقامة شراكات بين طائفة عريضة من الجهات المعنية دعماً للجهود الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة الريفية وصون حقوقها. ويُعدّ التعاون بين بلدان الجنوب سبيلا هاما للبلدان النامية لتبادل التجارب والممارسات الجيدة في التصدي للتحديات المشتركة في المناطق الريفية. ويتعين تعزيز التآزر بين الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لدعم صوت المرأة الريفية داخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وينبغي إقامة الشراكات بين الرجل والمرأة لتعزيز حقوق المرأة الريفية وتمكينها. ولا بد من وضع ممارسات واستراتيجيات جيدة وتبادلها من أجل تعبئة الرجال على نحو أفضل للمشاركة في الجهود الرامية إلى تمكين المرأة الريفية.